قرار

الموضوع: مذكرة تفاهم بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ونيابة الرئاسة لشؤون النزاهة في مجموعة البنك الدولي

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنعقدة في دورتها الـ 79 في الدوحة، قطر، في الفترة من 8 إلى 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010،

إذ تضع في اعتبارها المادة 41 من القانون الأساسي للمنظمة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الفساد هو أحد مجالات الإجرام الستة ذات الأولوية لدى الإنتربول،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن نيابة الرئاسة هي المسؤولة عن المساعدة في كشف ومنع عمليات الاحتيال والفساد في كيفية استخدام الموارد المالية للبنك الدولي،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن نيابة الرئاسة أعربت عن رغبتها في أن تنسق مع الإنتربول الجهود التي يبذلها كل من الطرفين في مجال مكافحة الفساد عبر إبرام مذكرة تفاهم،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الإنتربول يسعى لبلوغ الهدف المتمثل في تعزيز التعاون مع سائر المنظمات الدولية،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن التعاون لمكافحة الفساد بين الإنتربول ونيابة الرئاسة لشؤون النزاهة أمر مستحسن،

و**قد نظرت في** التقرير AG-2010-RAP-17 الذي يعرض مذكرة تفاهم بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ونيابة الرئاسة لشؤون النزاهة في مجموعة البنك الدولي،

و**إذ تعتبر** أن مذكرة التفاهم المرفقة في التذييل 1 للتقرير AG-2010-RAP-17 تتماشى مع مصالح المنظمة وقواعدها،

وإذ تأخذ في اعتبارها أنه بموجب أحكام المادة 41 من القانون الأساسي للإنتربول، لا تصبح مذكرة التفاهم هذه سارية إلا بعد موافقة الجمعية العامة عليها،

تقرّ مشروع مذكرة التفاهم المرفق في التذييل 1 للتقرير AG-2010-RAP-17.

اعتُمد